

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد، فهذه مطوية مفيدة في دراسة الأسانيد.

• تعتمد دراسة الإسناد على معرفة حال الراوي وأوصاف الحديث من جهة أوصاف الحديث المقبول؛ فما اختل فيه شرط الاتصال فهو ضعيف منقطع.

وما اختل فيه شرط ضبط الراوي فهو ضعيف لضعف راويه.

وما اختل فيه معرفة ثبوت العدالة الدينية للراوي أو حاله من الضبط فهو متوقف فيه، ويعامل معاملة الضعيف؛ بسبب عدم العلم بحال راويه.

وما اختل فيه عدم الشذوذ. فهو ضعيف شاذ.

وما اختل فيه عدم انتفاء العلة فهو ضعيف معلول.

• الضعيف على درجتين:

الدرجة الأولى: ضعيف يسير الضعف.

الدرجة الثانية: ضعيف شديد الضعف.

والضعيف في الدرجة الأولى يقبل التقوي والانجبار بتعدد الطرق.

والضعيف بالدرجة الثانية لا يقبل التقوي والانجبار بتعدد الطرق.

وكل أنواع الضعيف من الدرجة الأولى، إلا الأنواع التالية:

1- ضعيف الذي في سنده راوٍ كذاب. الضعيف الذي في سنده راوٍ متهم بالكذب.

2- الضعيف الذي في سنده راوٍ شديد الضعف جداً.

3- الضعيف الذي في سنده راوٍ ضعيف وخالف في روايته رواية راوٍ مقبول، فهو حديث منكر.

4- والضعيف الذي في سنده راوٍ مقبول إذا خالف رواية من هو أرجح منه وهو الشاذ.

فهذه الأنواع لا تقبل التقوي والترقي بتعدد الطرق أو بالشواهد.

• الحديث الصحيح ما اتصل سنده برواية العدل الضابط من غير شذوذ ولا علة.

والحديث الحسن مثل الصحيح إلا أن في السند راوٍ أقل بدرجة من أدنى رواة الصحيح في الضبط.

والصحيح لغيره هو الحسن إذا تعددت طرقه.

والحسن لغيره هو الضعيف يسير الضعف إذا تعددت طرقه.

• مرتبة الحديث ودرجته لا تخرج عن أحد الأوصاف التالية:

1- حديث صحيح.

2- حديث صحيح لغيره.

3- حديث حسن.

4- حديث حسن لغيره.

5- حديث ضعيف.

6- حديث ضعيف جداً.

7- حديث موضوع.

• كل مرتبة من هذه المراتب فيها درجة عالية ودرجة متوسطة ودرجة دنيا، فبعض أهل الحديث يستعمل بعض الأوصاف والعبارات للدلالة على ذلك؛ فإذا كان في أعلى درجات الصحة قال: حسن صحيح. وإذا كان في الدرجة الوسطى أو الدنيا من الصحة قال: صحيح.

وإذا كان في أعلى درجات الحسن: قال جيد. وإذا كان في الوسطى قال: حديث حسن. وإذا كان دونها: قال: لا بأس به.

وهذا خلاف الشايخ عند أهل الحديث.

• يفرقون بين الحكم على إسناد للحديث، وبين الحكم على أسانيد للحديث:

فقد يتمكن المحدث من النظر في طرق الحديث ومخارجه واعتبار المتن فيها؛ فهنا يعبر بقوله: (حديث صحيح) أو (حديث حسن) أو (حديث ضعيف).

وقد لا يتمكن المحدث من النظر إلا في إسناد واحد في كتاب واحد، كسنة أبي داود، فتأتي عبارته مقيدة بذلك فيقول مثلاً:

(إسناد أبي داود للحديث صحيح) أو (إسناده حسن) أو (إسناده ضعيف).

فالحكم على السند أقل من الحكم على الحديث بأسانيد.

وذكر أن الإمام المعتمد من أئمة الحديث إذا قال عن حديث: إسناده صحيح فهو في قوة عبارة: حديث صحيح. وكذا البقية، والله أعلم.

• دراسة المتن معتبرة عند المحدث من بداية الحكم على الراوي إلى النهاية بالحكم على الحديث.

فالراوي إنما يعرف ضبطه بمقارنة روايته مع رواية غيره

ممن شاركه في الأخذ عن الشيخ. ثم بما رواه غيره في الباب.

وكذا الأنواع الحديثية المشتركة بين السند والمتن.

وهذا فيه رد على من يزعم أن أهل الحديث يقصرون نظرهم على الأسانيد دون المتن.

• ما صححه البخاري ومسلم أعلى درجة مما صححه أحدهما.

وما صححه أحدهما أعلى درجة مما صححه غيرهما.

فأعلى الصحيح:

ما اتفق عليه الشيخان.

ثم ما صححه البخاري.

ثم ما صححه مسلم.

ثم ما كان على شرطهما.

ثم ما كان على شرط البخاري.

ثم ما كان على شرط مسلم.

ثم ما صححه غيرهما.

• شرط الشيخين الأصل أنه رواتهما أنفسهما. وهذا أعلى أوصاف الشرط، إذا اعتبر فيه الهيئة التي أخرجها فيها عن الراوي المتكلم فيه.

ثم مجرد رواتهما.

ثم من كان مثل الرواة الذين أخرجنا عنهم في الدرجة.

وباعتبار المعنى الأول للشرط؛ فإنه يتعقب على من ادعى

أنه على شرطهما أو أحدهما وكان في السند راو لم يخرج له.

وباعتبار المعنى الثاني للشرط لا تعقب بذلك، إنما يتعقب بكون الراوي أنزل من درجة من أخرج له، أو بعدم مراعاة الحيثية التي أخرجها بها له.

• الرواة المتكلم عليهما في صحيح البخاري ومسلم قليل.

ولم يخرجنا لهم إلا بحديثات معينة، كأن يكون الراوي من شيوخهما، وأطلعنا على أصوله وانتقيا منها الصحيح من حديثه. فلا يعتبر على شرطهما من روايته إلا ما أخرجاه.

أو يكون الراوي ضابطا في روايته في أحوال:

1- عن شيخ معين.

2- عن أصل كتابه دون حفظه.

3- عن شيوخ بلده.

فلا يخرجنا له إلا من هذه الحيثية، فلا يكون من شرطهما في غيرها.

أو تكون روايته مضبوطة برواية فلان من تلاميذه عنه، فلا يخرجنا من حديثه إلا بهذه الحيثية، فلا يكون من شرطهما في غيرها.

أو يخرجنا له مقروناً في المتابعات أو فيما له شواهد.

وهذه الأمور مما أوقع الخلل في مستدرک الحاكم على الصحيحين فلم يراعها.

• قولهم عن إسناد: رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح؛ ليس بتصحيح للحديث؛ لأن هذه العبارة سكتت عن تحقق شرط الاتصال، وتحقق انتفاء الشذوذ والعلّة.

دراسة

الأسانيد 2

للشيخ أ.د. محمد بن عمر بازمول

حفظه الله ورعاه

جمعها ورتبها:

د. أبو إسماعيل إبراهيم بن محمد ابن كشيدان

1436 هـ